« السكن الفقير في حضر العالم الثالث »

بين التشخيص والمواجهة

تأليف

الأستاذ الدكتور / السيد الحسيني

أستاذ علم الاجتماع

جامعة قطر

السكن الفقير في حضر العالم الثالث
بين التشخيص والمواجهة

ا . د . السيد الحسيني
استاذ علم الاجتماع بجامعة قطر

خلال العقود القليلة الماضية طرحت مشكلة السكن الفقير في مجتمعات العالم الثالث نفسها كواحدة من أخطر وأعقد المشكلات التي تواجهها . فالبيانات الدولية التي نطالعها من حين لآخر تؤكد استمرار تزايد سكان الأحياء الفقيرة بأنواعها المختلفة ، على الرغم من تعاظم الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الإسكان الحضري بوجه عام . كذلك اعتادت البيانات الدولية على تأكيد استمرار التدهور الحضري في الأحياء المتخلفة بمدن الدول النامية ، وظهور أنماط جديد من السكن العشوائي لم تكن مألوفة من قبل . وإذا كانت هذه البيانات تجسد لنا خطورة مشكلة السكن الفقير في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإنها تفصح عن نقطة بالغة الأهمية وهي : الآن أن هذه المشكلة تشتمل على عناصر ومتغيرات عديدة ومتنوعة . ولقد بات واضحاً الآن إن السكن الحضري الفقير ليس مجرد مشكلة اقتصادية يمكن مواجهتها بتدبير مزيد من الاستثمارات أو تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ، كما أنها ليست مجرد مشكلة هندسية فنية يمكن حلها بتصميمات معمارية أفضل وتكنولوجيا أكثر تقدماً . إنها مشكلة بالغة التعقيد تتداخل فيها شبكة ضخمة من العوامل والمتغيرات : اقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، وثقافية ، وفنية ، ومكانية . هي باختصار مشكلة تعكس طبيعة التطور الاجتماعي - الاقتصادي بما يتضمنه من قوى وتفاعلات[1] . وفي هذا المقال نناقش ثلاث قضايا أساسية هي : طبيعة الأحياء المتخلفة ، والمفاهيم المتصلة بالسكن الفقير ، ثم دور الأيديولوجيا والمصالح في تناول مشكلات السكن الفقير .

أولاً - طبيعة الأحياء المتخلفة : نظرة بنائية

تؤكد الكتابات التي تناولت النمو الحضري في مجتمعات العالم الثالث مجموعة من القضايا الهامة المفسرة لأزمة السكن الفقير بوجه عام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهذه المجتمعات تشهد نمواً حضرياً لم يسبق له مثيل بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدن واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية . يصاحب ذلك وجود عوامل طرد قوية في الريف ، ووجود عوامل جذب ظاهرة في الحضر وعلى الأخص المدن الكبرى . وإذا كانت المدن الأوربية قد شهدت موجات هجرة مماثلة خلال القرن التاسع عشر ، إلا أنها كانت مصاحبة لحركة تصنيع واسعة النطاق أدت في نهاية الأمر إلى نمو حضري وئيد متوازن[٢] . أما بالنسبة لمدن العالم الثالث الآن فإن الموقف مختلف أشد الاختلاف : تضخم حضري يتجاوز إمكانيات المدن القائمة ، وعجز القطاع الثاني (الصناعة التحويلية) على استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين ، ونمو عشوائي مصطنع في القطاع الثالث الذي يضم أعداداً كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الثاني ، فقنعوا بممارسة نشاطات طفيلية هامشية لا تسهم في زيادة الإنتاج القومي بشكل ملموس .

وفي غياب خطط تنموية طموحة ،واستراتيجيات حضرية واضحة ، وسياسات ريفية متكاملة ، أصبح الحضر في العالم الثالث يواجه مآزق ليس أقلها أزمة السكن الفقير وعلى الأخص المدن الكبرى أو « الأولى » كما يطلق عليها في بعض الأحيان . وتجد حكومات الدول النامية نفسها طرفاً في حلقة مفرغة لا تنتهي . فالنهوض بالمناطق الحضرية يؤدي إلى مزيد من الهجرة الريفية إليها ، مما يسهم في إحداث تضخم حضري ، يستوجب بدوره مزيداً من الخدمات والمرافق[٣] . وهكذا يصبح التطوير الحضري مصدراً لمزيد من المشكلات والأزمات بسبب غياب استراتيجية حضرية عامة .

وتشهد معظم دول العالم الثالث ازدواجية حضرية نتيجة لخبراتها الاستعمارية . فهناك الأحياء الوطنية القديمة التي تعود في نشأتها إلى قرون ماضية خلت ، وهناك الأحياء الأجنبية الحديثة التي ارتبطت تاريخياً بوجود الاستعمار من قبل ، ومشروعات التحديث من بعد[٤] . وتتميز الأحياء الوطنية بارتفاع الكثافة السكانية ، وارتفاع معدلات الخصومة ، وانخفاض مستويات الدخول ، وتدهور الظروف السكنية ، وسيطرة الإنتاج السلعي الصغير ، وتنوع وسائل النقل ، ونمو الأحياء السكانية العشوائية ، وتدهور الخدمات الحضرية . يضاف إلى ذلك قدم الخطط الحضرية لهذه الأحياء : شوارع ضيقة أو - إن شئنا الدقة - أزقة وحواري مسدوده وملتوية ومتعرجة ، ومساكن قديمة تفتقر في كثير من الأحيان إلى المرافق والخدمات الحضرية . وفي مقابل ذلك أحياء القطاع الحديث التي تتميز بانخفاض الكثافة السكانية ، وانخفاض معدلات الخصوبة ، وارتفاع مستويات الدخول ، وتوفر الخدمات الحضرية ، والتخطيط الهندسي الواضح ، وانفصال السكن عن العمل .

ويمكننا توضيح ذلك إذا ما استشهدنا بمثال هندي . فلقد أوضح جير الدبريز Breese أن البناء الحضري للمدينة الهندية الكبيرة يتألف من عدة قطاعات أساسية : الأحياء الوطنية القديمة ، والأحياء الأجنبية الحديثة ، ومناطق الإسكان الحكومي والمعسكرات ، والباسطي Bustees أو أحياء الصفيح ، والجيوب الريفية[٥] . أما الأحياء الوطنية التي نشأت خلال فترة الاستعمار البريطاني فكانت تشكل نويات حضرية مالبثت أن حققت اتساعاً ونمواً . وبرغم الكثافة السكانية في هذه الأحياء ، إلا أن استخدام الأرض فيها يتخذ أشكالاً متعددة ، فهي تضم المساكن والمتاجر والمخازن ، والمصانع الحرفية الصغيرة ، أما شوارع هذه الأحياء فهي غير منتظمة الاتجاه والطول والاتساع . على أن هذه الأحياء الوطنية لم تستطع استيعاب جميع السكان الذين جذبتهم إليها . مما أدى إلى انتقال الفائض السكاني إلى الأحياء المجاورة . أحد النتائج المترتبة على ذلك

تحول كثير من الوحدات السكنية إلى متاجر أو مصانع صغيرة ، في حين تحولت وحدات أخرى إلى وحدات أصغر لتستطيع إيواء أكبر عدد من السكان . أما الأحياء الأجنبية الحديثة فتتميز بالانفتاح النسبي والنظام والهدوء ، كما أنها تخضع لخطة حضرية أكثر تطوراً . ومع ذلك فمنذ حصول الهند على استقلالها ، تفاوت مصير هذه الأحياء . فقد استطاع بعضها المحافظة على طابعه ، بينما تعرض البعض الآخر للضغوط السكانية ، مما أدى إلى حدوث تدهور حضري ، وبالإضافة إلى ذلك هناك مناطق الإسكان الحكومي التي يعيش فيها بعض موظفي الدولة كالعاملين في السكك الحديدية ، ورجال الشرطة ، والمهندسين ، والأطباء . وعلى الرغم من أن هذه المناطق تتمتع بخدمات حضرية أفضل من تلك التي تتمتع بها الأحياء الوطنية القديمة ، إلا أنها تشترك معها في بعض الخصائص كالكثافة السكانية العالية ، واختلاط السكن بالتجارة .

أما أحياء الباسطي (أو مناطق السكن العشوائي أو واضعي اليد) فتكاد تكون أحد معالم المدن الهندية الكبرى[٦] . فما بين عشية وضحاها تتحول المباني المؤقتة المصنوعة من الصفيح إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية ، وخاصة على طول الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدن وتنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات البناء في المناطق المتخلفة أو مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة . وغالباً ما تتألف الوحدات السكنية في هذه الأحياء من حجرة واحدة ، مما يخلق كثافة سكانية عالية في مناطق تفتقر تماماً إلى الخدمات الحضرية . وتكاد تقتصر هذه الأحياء على المهاجرين الجدد إلى المدينة من المناطق الريفية .

وفي مدينة دلهي بلغ عدد سكان أحياء الباسطى مليون نسمة في سنة ١٩٨٠ . وبالإضافة إلى هذه الأحياء العشوائية تشهد المدن الهندية أيضاً « جيوبا ريفية » بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إليها . وبنمو هذه الجيوب يزداد احتمال اقترابها من القرى المجاورة . وفي حالات أخرى قد يؤدي النمو الحضري

إلى تطويق هذه « الجيوب الريفية » . والواقع أن إزالة هذه الجيوب الريفية قد تكون أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً . إذ أنها تتيح فرص الإسكان الرخيص للمهاجرين الريفيين ، كما أنها قد تستخدم كمخازن لبعض الشركات بسبب الانخفاض النسبي في أسعار أراضيها[٧] .

وتعد أحياء الباسطى في الهند واحدة من أكثر الأحياء المتخلفة تخلفاً في جميع أنحاء العالم ، حيث يعيش فيها ملايين المهاجرين في ظل ظروف غير إنسانية . فالمهاجرون يتدفقون لأنهم فقدوا كل أمل في حياة ريفية إنسانية . وعلى الرغم من مشروعات التنمية الاقتصادية التي انجزت خلال العقود القليلة الماضية في الهند ، إلا أن معدلات النمو السكاني العالية تكاد تبتلع أي نمو اقتصادي محقق . ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن معدل الزيادة السنوية للسكان في بلد كالهند يزيد على عدد سكان قارة استراليا بأكملها[٨] . وبسبب هذه الزيادة السكانية ، بدأت المدن الهندية تتجه من سيء إلى أسوأ . وقد نستشهد على ذلك بما حدث لكلكتا . فطبقا للإحصاءات الرسمية فإن ثلاثة أرباع سكان هذه المدينة الضخمة يعيشون في أحياء متخلفة مزدحمة تفتقر إلى الخدمات الحضرية ، كما أن ٥٧٪ من أسر المدينة تعيش في مساكن مؤلفة من حجرة واحدة . وفي كلكتا تصل الظروف السكنية إلى أدنى مستو لها في العالم . فهناك أكثر من نصف مليون شخص لا يجدون مأوى يأويهم ولا يحصلون على الحد الأدنى من الطعام ، مما دفع بعض الدراسين إلى القول بأن بعض سكان كلكتا يولدون في الشوارع ويموتون فيها أيضاً . لقد تحولت كلكتا إلى مدينة هندية ضخمة دون أن تكون لديها المقومات الصناعية والتجارية التي يؤهلها لذلك . وبقدر ما تعاني الهند من «طفح سكاني» (في سنة ١٩٨٥ تجاوز عدد سكان الهند ٨٠٠ مليون نسمة) بقدر ما تعاني من «تضخم حضري»[٩] .

ومثل هذا يقال عن أمريكا اللاتينية . فمدنها تعاني من وطأة نمو الأحياء الشعبية المتخلفة ، واتساع نطاق الأحياء العشوائية أو أحياء واضعي اليد ، حتى

أن بعض الباحثين قد ذهبوا إلى أن هذه الأحياء قد أصبحت القاسم ا لمشترك الأعظم الذي يميز مدن هذه القارة[١٠] . وغالباً ما تضم هذه الأحياء سكاناً لا ينتمـون إلى البروليتاريا الصناعية الحضرية المنتجة بقدر ما ينتمون إلى « حثالة الـبروليتاريا » lumpenproletariat إذا ما استخدمنا تعبير فرانتز فانون Fanon . وتختلف مسميات أحياء واضعي اليد باختلاف دول أمريكا اللاتينية ، وإن كانت خصـائصهـا تكـاد تكون واحدة في معظمها . ويصف بعض الدراسين أحياء واضعي اليد بالهامشية . فهم -جغرافياً- يعيشون على أطراف المدينة ، وهم - اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً - بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام .

وتتميز أحياء واضعي اليد (أو أحياء السكن العشـوائي كما يطلق عليهـا بعض الدارسين) في مدن أمريكا اللاتينية ببعض الخصائص المشتركة . فهي أحياء سكنهـا أصحابها بوضع اليد ، كما أنها تقع عادة على تخوم المدن . ولقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن تلك الأحياء ليست نتيجة اختيارات فردية عشوائية . فقد بدأت معظم تلك الأحياء تتكون عندما أخذ بعض الناس الذين يعيشون في أحياء متخلفة داخل المدينة ينظمون صفوفهم ويتحركون كجماعة إلى قطعة من الأرض الفضاء التي قد تكون مملوكة للحكومة . وفي لمح البصر يظهر واضعو اليد على تلك الأرض ، ويقسمونها إلى قطع صغيرة ، ويقيمون فوقها مأوى لهم ، يبنونه من مواد مؤقته وسريعة في العادة . وقد تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم ، مما يكفل اختيار ممثلين عنها للتعامل مع السلطات الحكومية أو مع أصحـاب الأرض . كما يتـطلب الأمـر وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الـداخـلي ، مما قد يفـرض على القـادمين الجدد الحصول مسبقاً على إذن قبل الانضمام إلى هذا المجتمع . وتفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحي . ومن الوظائف التي تضطلع بها هذه الأحياء محاولـة إدخال تلك المرافق من السلطات البلدية التي غالباً ما تصر على رفض ذلـك ، أو تفتقـر إلى الإمكانيات اللازمة لتحقيقه . كذلك فإن سكان أحياء

واضعي اليد يبـذلـون جهـوداً كبيرة للحصول على اعتراف بالأمر الواقع وعلى الأخص فيما يتعلق بملكية الأرض . وما أن تقبل سلطات المدينة إنشاء الطرق ورصفها حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية . عندئذ يبدأ سكان هذه الأحياء في تشييد مبان أكثر ثباتاً . وبمرور الوقت يفقد قادة الحي نفوذهم السياسي ، وذلك كلما ازداد الحي انصهاراً في مجتمع المدينة . كذلك أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن أحياء واضعي اليد قد تضم جمعيات أو نوادي ينتمي إليهـا أبنـاء قرى بعينهـا أو أقليم معين . وتنتج هذه الجمعيات فرصة لالتقاء المهاجرين ، كما تهيء لهم بعض وسائل الترويح[١١] .

وتشـير البيانـات السكانية التي تتناول مدن أمريكا اللاتينية إلى أن أحياء **واضعي اليد قد تضخمت خلال السنـوات الأخـيرة حتى أصبحت تشكـل واحدة من أخـطر المشكـلات الحضرية التي تواجههـا القـارة . ففي مدينـة ليما كان عدد سكـان** أحياء واضعي اليد Barriade في سنة ١٩٥٨ حوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة (١٠٪ من مجموع سكان المدينة ككل) ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ٤٠٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٦٤ (٢٠٪ من مجموع سكان المدينة) . وفي ريودي جانيرو ارتفع عدد سكان أحياء واضعي اليد Favelas من ٢٠٣,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٥٠ (٨,٥٪ من مجموع سكان المدينة) إلى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٦٥ (١٦٪ من مجموع سكان المدينة) . وفي سنتياجو بلغ عدد الأسر التي تعيش في أحياء واضعي اليد Callampa في سنة ١٩٥٢ حوالي ١٢,٥٠٢ أسرة . غير أن هذا الرقم قد ارتفع إلى ١٦,٤٢٠ أسرة فقط في سنة ١٩٦٢ بسبب الحملة التي قامت بها الحكومة التشيلية من أجل محاصرة هذه الأحياء والحد منها[١٢] . وتوضح بعض الدراسات الحضرية أن أحياء واضعي اليد ما هي إلا نمط من الأحياء المتخلفة المنتشرة في مدن الـدول النـامية ، وأنها تجسد الظروف الحضرية القاسية فيها ، وفي هذه الأحياء تنتشر الأمـراض ، وتـزداد الأمية ، وتشيع الجرائم ، ويتعمق التفكك الاجتماعي . وعلى الرغم مما قد يذهب إليه بعض الدراسين من أن هذه الأحياء

تشكل « جيوبا ريفية » داخل المدن ، وأنها بذلك تتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاجتماعي بسبب روابط الجيرة والقرابة التي تربط بين سكانها ، إلا أن هناك دراسات متعددة أشارت إلى أن هذه الأحياء تميل إلى تأكيد طابع التفكك الاجتماعي الذي يسيطر عليها[١٣] .

وتميل بعض الكتابات الحديثة إلى وصف أحياء واضعي اليد بعدم الاستقرار بسبب وجودها المؤقت ، كما تشير هذه الكتابات إلى أن معظم سكانها هم من المهاجرين الريفيين الجدد الذين لم يتمكنوا بعد من الحصول على وظائف أو مهن دائمة . غير أن هناك دراسات واقعية أوضحت عكس ذلك تماماً . إذ أن هذه الأحياء قد وجدت لتظل قائمة ، وأنها تتخذ بمرور الأيام وجوداً دائماً ، وتزداد رسوخاً واستقراراً . كذلك أشارت هذه الدراسات إلى أن سكان هذه الأحياء ليسوا بالضرورة من المهاجرين الريفيين ، بل قد ينتمي بعض منهم إلى المدن أو المراكز الحضرية الصغيرة . ولقد أوضح أحد تقارير الأمم المتحدة « أن وجود هذه الأحياء المؤقتة هو علامة على رفض سكان المدن لها »[١٤] ، كما أشار أحد الدارسين إلى أن هذه الأحياء المؤقتة ما هي إلا ظواهر حضرية دائماً تضرب بجذورها في أعماق البناء الاجتماعي - الاقتصادي .

ومن الصعب تفسير نشأة أحياء واضعي اليد ونموها في مدن أمريكا اللاتينية بخاصة ومدن العالم الثالث بعامة بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت - وما تزال - بها خلال العقود الأخيرة على أقل تقدير . اذ أن ظهور هذه الأحياء هو نتيجة منطقية وحتمية لوجود قطاعين اقتصاديين متعارضين : الأول مستقر دائم ، والثاني قلق مؤقت . ومن الطبيعي أن يكون القطاع الاقتصادي الثاني من نصيب الهامشيين من سكان أحياء أو مدن واضعي اليد . وعلى الرغم من وضوح هذا التفسير الاقتصادي الا أن بعضا من دارسي المدن في أمريكا اللاتينية يفضلون مناقشة الأعراض دون التعرف على الأسباب ، حيث يهتمون بابراز النتائج الاجتماعية والثقافية «للهامشية الحضرية»

بوجه عام . ولقد أوضحت بعض دراسات الهجرة الداخلية في أمريكا اللاتينية أن أحد الأسباب القوية لزيادة معدلاتها هو عدم قدرة «القطاع الاقتصادي المستقر الدائم» على النمو والاتساع ، وبالتالي اتاحة مزيد من فرص العمالة للسكان الحضريين الهامشيين . وينطبق ذلك بصفة خاصة على القطاع الصناعي الحضري . ذلك أن القطاع ما يزال محدود التأثير في المدن الكبرى ، بينما يكاد ينعدم تأثيره في المدن الصغرى . وطالما أن قطاعي الزراعة والصناعة لا ينموان بالقدر الذي يسمح باستيعاب العمالة الريفية والحضرية ، فان القطاع الثالث (الخدمات) يبدو الأمل الوحيد لامتصاص هذه العمالة [١٥] . ونظرا لافتقار هذه العمالة الريفية والحضرية الزائدة إلى المؤهلات الفنية اللازمة للأعمال الصناعية ، فإنها تضطر إلى الالتحاق بالأعمال اليدوية في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول[١٦] . والواقع أن أحياء واضعي اليد أو السكن العشوائي ليست مقصورة على العمال الهامشيين . فلقد أوضحت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن ٤٢٪ من العمال الصناعيين في مدينة سنتياجو يعيشون في هذه الأحياء ، وأن الذين لا يرتبطون بالعمل الصناعي المنتظم من سكان هذه الأحياء يفتقدون الأمان المهني ، ويضطرون إلى الانتقال من عمل لآخر بحثا عن ظروف مهنية واقتصادية أفضل[١٧] . كذلك لوحظ أن فقراء المدن في أمريكا اللاتينية يخضعون عموما لسيطرة الاحتكارات التجارية ، مما يؤدي إلى ظهور أزمات تموينية حادة ، ونمو السوق السوداء ، والمضاربة على أسعار السلع الأساسية ومن الطبيعي أن يمتص ذلك كله جزءا كبيرا من دخول هؤلاء المستهلكين الحضريين الفقراء . وفضلا عن ذلك أو ضحت بعض الدراسات أن الأحياء العشوائية تفتقر إلى التخطيط الحضري ومقومات الحياة الحديثة بوجه عام . فمعظمها لا يعرف أنابيب المياه الجارية ، وأساليب الصرف الصحي ، وعربات جمع القمامة والطرق المرصوفة ، فضلا عن المدارس والمستشفيات ونقاط الشرطة[١٨] .

ولقد أبدى بعض علماء الاجتماع اهتماما كبيرا بدراسة الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه فقراء المدن بعامة وسكان أحياء واضعي اليد بخاصة في أمريكا اللاتينية . فعلى الرغم من أن هؤلاء الفقراء لم تكن لديهم تطلعات اقتصادية عالية قبل هجرتهم إلى هذه المدن ، إلا أن الحياة الحضرية ذاتها قد أسهمت في رفع مستوى هذه التطلعات . وعلى المستوى النظري قد نفترض أن هذا «الاحباط الاقتصادي» يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى «تمرد سياسي» . بيد أن الظروف المختلفة المحيطة بهؤلاء الفقراء لا تمكنهم من تكوين «طبقة عاملة صناعية- حضرية» بالمعنى الدقيق لهذا التعبير . ويزاد الموقف تعقيداً حينما يفقد هؤلاء الفقراء كل أمل في تحقيق أي تقدم اقتصادي أو مهني سواء من خلالهم أو من خلال أبنائهم . واذا ما استمرت معدلات النمو السكاني في الأحياء العشوائية والمتخلفة التقليدية كما هي عليها ، فان عدد سكانها سوف يتضاعف كل عشر سنوات تقريبا ، مما يعمق الاحساس «بالازدواجية الحضرية» ، ويزيد من حدة التباين الطبقي والاجتماعي والثقافي . وهناك شواهد عديدة تشير إلى أن سكان هذه الأحياء يشكلون قوة سياسية قادرة على التأثير السياسي برغم افتقارهم لبعض عناصر هذه القوة . وعلى الرغم من أن بعض الدارسين يربطون «الهامشية الحضرية» بـ«الهامشية السياسية» (بمعنى السلبية وعدم الاهتمام بالقضايا العامة) ، الا أن الأحداث الفعلية في مدن أمريكا اللاتينية قد برهنت على أن «الهامشيين الحضريين» قد يلعبون دورا حاسما في بعض الأزمات السياسية ، وأن قادة الانقلابات العسكرية يسعون إلى كسب تأييدهم من خلال التعهد بتزويد أحيائهم بالخدمات الحضرية الضرورية[١٩] .

وفي افريقيا تواجه المدن مشكلات سكانية واسكانية وثقافية وسياسية واقتصادية بالغة الحدة والصعوبة . وربما أمكننا تفسير ذلك في ضوء خصوصية الواقع الحضري في هذه القارة . ففي كثير من الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال

تشكل العاصمة السياسية «مدينة أولى» تلعب إلى جانب وظيفتها السياسية التقليدية وظائف عديدة ثقافية وإدارية وصناعية وتجارية . ويؤدي ذلك إلى احتكار «المدينة الأولى» للخدمات والمرافق ، مما يدعم عوامل انجذاب المهاجرين الريفيين إليها ، وبالتالي يسهم في نمو الأحياء المختلفة التقليدية ونمو أحياء عشوائية جديدة على أطرافها . ففي السنغال -مثلا- تضم داكار ١٦٪ من مجموع سكان الدولة ، بينما تستهلك ٩٥٪ من الطاقة الكهربائية التي تمتلكها البلاد ، كما تضم ثلاثة أرباع العمال الصناعيين السنغاليين ، وأكثر من نصف عمال النقل والخدمات . وينطبق ذلك على لاجوس . فعلى الرغم من ضآلة عدد سكانها ، الا أنها تحصل على ٤٦٪ من مجموع الطاقة الكهربائية في نيجيريا ، وتمتلك أكثر من ٥٦٪ من التليفونات وحوالي ٣٨٪ من مجموع المركبات الآلية[٢٠] ويبدو أن «المدن الأولى» في أفريقيا تؤثر تأثيراً سالباً على الريف المحيط بها ، على الرغم مما يذهب إليه بعض الدارسين من أن هذه المدن هي الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بوجه عام .

وتعاني المدن الأفريقية من مشكلات عديدة ، كالبطالة ، وتدهور المرافق ، وارتفاع معدلات الهجرة الريفية الموسمية ، والازدواجية الثقافية أو الصراع الثقافي ان شئنا الدقة . وبرغم خطورة هذه المشكلات ، الا أن مشكلة الأحياء العشوائية أو الأحياء المتخلفة عموما قد ازدادت خطورة واستفحالا خلال العقدين الماضيين . وتحاول معظم الحكومات الأفريقية تنفيذ بعض مشروعات الاسكان الشعبي ، وان نجاحها في ذلك يتوقف على مواردها وامكانياتها الاقتصادية . وفي مواجهة نمو الأحياء المتخلفة ، لجأت بعض الدول الأفريقية إلى إصدار تشريعات تنص على عودة المهاجرين العاطلين إلى قراهم والا تعرضوا للعقوبات التي يفرضها القانون . غير أن هذه التشريعات لم تنجح بعد في تحقيق أهدافها بسبب قوة عوامل الطرد والجذب . كذلك نجد حكومات أفريقية تلجأ إلى النهوض بالقرى وجعلها أكثر جاذبية لسكانها في محاولة للحد من هجرتهم إلى

المدن . غير أن جهود هذه الحكومات في هذا المجال لا يتجاوز «المشروعات التجريبية» ، ذلك لأن النهوض بالريف الأفريقي يتجاوز القدرات الاقتصادية المحدودة للدول الأفريقية ، فضلا عن أن الهجرة إلى المدن تتحدد في ضوء ضغوط اقتصادية واجتماعية قد لا تسهم البرامج الحكومية الحالية في الحد منها .

وإذا كان بعض الدارسين قد فسروا نمو الأحياء المتخلفة وأحياء واضعي اليد في ضوء مفاهيم كالهامشية الاقتصادية ، وازدواجية البناء الاقتصادي ، فاننا نجد محاولات حديثة نسبيا تميل إلى تقديم تفسير أكثر تطورا يعتمد على فكرة القطاع غير الرسمي informal sector ويذهب أصحاب هذه الفكرة إلى أن الموارد والفرص في مدن الدول النامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني عليها ، مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية لعل أهمها : تضخم العاملين في القطاع الثالث ، ونمو السكن العشوائي على أطراف المدن ، وتزايد البطالة ، فضلا عن تدهور الخدمات الحضرية[٢١] . ويفترض أصحاب فكرة القطاع غير الرسمي أنه يتميز بسمات معينة منها سهولة الدخول إليه ، واعتماده على الموارد المحلية ، وسيطرة الملكية العائلية عليه ، وارتكازه على العمليات الانتاجية الصغيرة ، واستناده إلى تكثيف العمل وتطويع التكنولوجيا لملاءمة الأغراض المحلية ، واعتماده على سوق غير منتظم قائم على المنافسة ، فضلا عن أن مهارات العاملين في هذا القطاع تكتسب خارج نطاق النظام التعليمي الرسمي . وفي مقابل ذلك يؤكد هؤلاء الدارسون وجود قطاع رسمي يتميز بسمات معينة مقابلة منها : صعوبة الدخول إليه ، واعتماده على موارد أجنبية ، وسيطرة الملكية التضامنية عليه ، وارتكازه على العمليات الانتاجية الكبيرة ، واستناده إلى تكثيف رأس المال والتكنولوجيا المستوردة ، واعتماده على سوق خاضع للحماية[٢٢] . وطبقا لهذه التفرقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ، يفترض أن يضم الأخير قطاعا كبيرا من السكان والعاملين الذين يعيشون في معظم الأحياء داخل الأحياء الشعبية القديمة والأحياء العشوائية الحديثة . ومع ذلك فان هذه الثنائية

لم تفلت من النقد . فليس من الضروري أن يكون الالتحاق بالقطاع غير الرسمي سهلا يسيرا كما هو الحال بالنسبة لأعمال التشييد والبناء التي تحتاج إلى مهارات خاصة بالنسبة لبعض الأعمال والمهن الحرفية . وبغض النظر عن الانتقادات العديدة التي تعرضت لها هذه الثنائية فإنها ما تزال تعد واحدة من المحاولات النظرية التي سعت إلى فهم القطاع غير الرسمي في مدن العالم الثالث ، والذي يضم مدى واسعا من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويمكننا أن نشير بعد ذلك إلى محاولة نظرية كلاسيكية حاولت فهم ثقافة الأحياء المتخلفة الفقيرة في الدول النامية ، واكتسبت شهرة عالية ، وأثارت جدلا شديدا حول مدى كفاءتها النظرية ، وصدقها الواقعي ، ودلالاتها الأيديولوجية ، وأعني بذلك مفهوم «ثقافة الفقر» كما صاغه أوسكار لويس Lewis . وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء المتخلفة الفقيرة . أما أهم هذه العناصر فهي : ارتفاع معدلات الوفاة ، وانخفاض متوسطات الأعمار ، وانتشار الأمية ، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة ، والحرمان من الخدمات الحضرية ، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة ، وانخفاض مستوى المهارة ، وعدم وجود مدخرات وكثرة الاقتراض ، وعدم توافر مخزون منزلي من المواد الغذائية والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن ، وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال ، وكثرة هجر الزوجة والأطفال ، وتمركز الأسرة حول الأم ، والشعور بالاستسلام أو القدرية ، وانتشار عقدة الاعتزاز المفرط بالذكور عند الرجال ، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء[٢٣] .

ولقد توصل أوسكار لويس إلى هذه العناصر الثقافية بعد عدة دراسات حقلية أجراها على مجموعة من أسر الأحياء المتخلفة في يورتوريكو ، ثم توصل بعد ذلك إلى نتيجة أساسية هي ، أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ، بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا[٢٤] . وعلى الرغم من أن دراسات لويس

قد أثارت انتقادات منهجية وسياسية عديدة ، إلا أنها قد لفتت الأنظار إلى أهمية مفهوم «ثقافة الفقراء» كوسيلة لفهم كثير من الظواهر السائدة في الأحياء المتخلفة من مدن العالم الثالث . فعلى سبيل المثال نجد توماس جلادوين Gladwin في دراسة له عن «الفقر في الولايات المتحدة» يذهب إلى أن الفقر في المدن الأمريكية لا يعني مجرد انخفاض الدخل ، وانما يعني كذلك تعرض الانسان للاحتقار واحساسه بالافتقار إلى المهارات . ويعتقد جلادوين أن السياسة الأمريكية المتعلقة بمواجهة الفقر كانت تقوم دائما على أساس أن الثقافة «تخلد نفسها بنفسها» ، وبالتالي يظل الفقير عاجزا ومحتقرا وضعيفا . والواقع أن جلادوين بدراسته هذه قد حاول إثارة الشك في مفهوم «ثقافة الفقر» ، والبرهنة على أن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم وقيمهم عن أبناء الثقافة الأساسية . وعلى الرغم من أن كتابات أوسكار لويس عن «ثقافة الفقر» قد دفعت بعض الباحثين إلى دراسة كثير من السمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لسكان الأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث ، الا أننا لا نجد سوى عدد قليل منهم هم الذين يسلمون بوجود ثقافة خاصة تميز الفقراء عن غيرهم من بقية قطاعات المجتمع . إن العيش في ظل حي شعبي متخلف قد تخلق تصورات ومفاهيم وأساليب عمل شائعة في مواجهة ظروف الحياة ، الا أن ذلك لا يخلو من إبداع وقدرة على التكيف وتغيير الأوضاع البيئية والسكنية .

ثانيا : السكن الفقير : المفاهيم والتصورات

ليس من الصعب علينا الكشف عن تأثير الفقر على الظروف السكنية في معظم مدن العالم الثالث . فاذا ما اعتمدنا على معيار الخدمات الأساسية أو الكثافة السكانية ، أو الظروف البيئية ، سنجد أن معظم سكان مدن العالم الثالث يعيشون في ظل ظروف سكنية متدنية إلى حد كبير بمقارنتها بالظروف السكنية التي يعيش في ظلها قرناؤهم من السكان الحضريين في كل من أوربا

والولايات المتحدة الأمريكية . ففي الهند نجد أن مسكن الغرفة الواحدة يكاد يكون هو النمط السكني الأساسي لأكثر من نصف الأسر الحضرية الهندية بمعدل ٤,٤ شخصا للغرفة الواحدة . وفي مومباي الكبرى نجد مسكن الغرفة الواحدة هو نمط سكني بالنسبة لحوالي ٧٧٪ من مجموع أسر المدينة ، وبمعدل كثافة سكانية تصل إلى ٥,٣ شخصا للغرفة الواحدة[٢٥] . بل إن بعض الباحثين قد أشاروا إلى أرصفة الشوارع كنمط سكني لبعض الأسر الهندية في مدينة مومباي[٢٦] . وفي غانا تصل كثافة الغرفة إلى ٣,٢ شخصا في كل من مدن تاكوداري وكوماسي وأكرا . وفي جاكارتا نجد موقفا أكثر ازعاجا . ففي سنة ١٩٦٩ بلغت نسبة المساكن المزودة بالمياه الجارية والكهرباء ٨٪ من مجموع المساكن ، بينما تعاني ٧٦٪ من مجموع المساكن من عدم وجود مرافق أو خدمات حضرية على **الإطلاق** . وفي غانا تعاني ٢٥٪ منها من عدم وجود تيار كهربائي[٢٧] . وفي سنة ١٩٧٠ لوحظ أن ٤١٪ من مساكن مدينة ساوباولو الكبرى بالبرازيل تعاني من عدم وجود مياه جارية ، كما اتضح في مدينة كلكتا بالهند أن ٧٧٪ من مجموع الأسر ليس لها دورات مياه خاصة ، وأنها تعتمد في ذلك على دورات مياه مشتركة أو عامة . وفي الوقت ذاته كانت ١٠٪ من مجموع أسر المدينة لا تعتمد على دورات مياه خاصة أو مشتركة[٢٨] .

ولسنا نريد الخوض في تفاصيل احصائية تكشف عن مدى التدهور الحضري والسكني الذي تعاني منه الأحياء المتخلفة (التقليدية والعشوائية) في مدن العالم الثالث . ولكننا نرى ضرورة النظر إلى هذه التفاصيل نظرة بنائية تأخذ في اعتبارها المتغيرات القومية ، والنسبية الحضرية ، وتصورات سكان هذه الأحياء وأولوياتهم في الحياة . وعند تحليلنا للبيانات الاحصائية التي تتناول المرافق والخدمات المتاحة في مدن العالم الثالث ، يجب أن ندرك أن هناك مناطق ريفية من هذا العالم لا تعرف المرافق والخدمات الا في أضيق الحدود . ففي ماليزيا -مثلا- نجد ٦١٪ من السكان الحضريين يفتقدون إلى دورة مياه خاصة ، بينما

تصل هذ النسبة إلى ٩١٪ من سكان المناطق الريفية . وفي ماليزيا أيضا لا يصل التيار الكهربائي إلى مساكن ١٧٪ من السكان الحضريين ، في مقابل ٦٩٪ بالنسبة لمساكن الريفيين[٢٩] . وفي كولومبيا (في سنة ١٩٧٣) بلغت نسبة المساكن الحضرية المفتقرة إلى المياه الجارية ١١٪ في مقابل ٨٦٪ بالنسبة للمساكن الريفية . ومعنى ذلك كله أنه إذا كانت الخدمات الحضرية في مدن الدول النامية غير كافية ، الا أن الريف لا يحصل من هذه الخدمات الا على أقل القليل . وهذا يبرر لنا ضرورة النظرة البنائية للأوضاع السكنية في كل من المدينة والريف . اذ أننا لنمس في بعض الكتابات رؤية يائسة لأوضاع الأحياء المتخلفة في مقابل نظرة رومانسية للريف .

كذلك فان كثيرا من الباحثين يصدرون أحكاما على الظروف السكنية في الدول النامية معتمدة على معايير ذاتية تكشف عن تمركز شديد حول الذات . ويتضح ذلك بصفة خاصة في الكتابات الأوروبية والأمريكية التي تتناول الظروف السكنية في الأحياء الحضرية الفقيرة من حضر العالم الثالث . والواقع أن للفقراء الحضريين في العالم الثالث أولويات تختلف عن أولويات الأوروبيين والأمريكيين . فالطعام بالنسبة لأسرة جائعة هو أمر أكثر أهمية من المأوى ، وخاصة إذا ما كان الطقس جافا ودافئا . وفي كثير من الأحيان نجد المعنيين بقضايا التطوير الحضري وعلى الأخص الغربيين منهم يحددون احتياجات الفقراء بطريقة متميزة يعتمدون في ذلك على تصوراتهم الخاصة أكثر مما يعتمدون على أولويات الفقراء . فاذا كان الفقراء في المدن الهندية يرحبون دون شك بوجود دورات مياه خاصة في مساكنهم ، الا أنهم لا ينظرون إلى افتقادهم اياها على أنه مشكلة يصعب التعامل معها .

وفضلا عما سبق فان الأحكام والتعميمات التي تتناول الظروف السكنية في مدن العالم الثالث يجب أن تأخذ في اعتبارها المتغيرات البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة . فأعراض الفقر الحضري تختلف في المدينة الكبيرة عن

المدينة الصغيرة . ففي المدينة الكبيرة الحجم نجد أن الظروف السكنية السيئة تتمثل في ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع قيمة الايجارات السكنية ، بينما لانجد نظيرا لهذا الموقف في المدينة الصغيرة الحجم . وكذلك من الضروري عند إجراء مقارنات دولية في مجال السكن الفقير أخذ الفروق الاقليمية في الاعتبار . فاستئجار المسكن في الأحياء المتخلفة الأفريقية والآسيوية هو أمر أكثر شيوعا وانتشارا ، بينما يقل بشكل واضح في الأحياء المتخلفة بمدن أمريكا اللاتينية .

ولقد لاحظ بيل Peil وميونش Muench أن مستأجري المساكن في مدن غرب افريقيا ليسوا أكثر فقرا من ملاكها ، وذلك أن المستأجرين لا يميلون إلى امتلاك مساكن لهم في المدينة لأنهم ينوون العودة إلى الريف ، كما يفضلون استثمار مدخراتهم في الأعمال التجارية ، متحررين بذلك من مسئولية ملكية المسكن[٣٠] . كذلك أوضح بعض الباحثين أن إيجار المسكن لا يشكل بالضرورة موقفا استغلاليا في الأحياء المتخلفة من مدن الدول النامية وذلك على النقيض مما هو حادث في مدن الدول المتقدمة . ففي لاجوس وكثير من المدن الأفريقية الأخرى يعيش الملاك في نفس المبنى الذي يملكونه ، ويضطرون إلى تأجير بعض وحداته السكنية لفقراء أسرهم لقاء مبلغ زهيد[٣١] .

كذلك يجب النظر بحذر شديد إلى معايير أو مواصفات البناء والتشييد . وليس من قبيل الصدفة أن تكون الصور الفوتوغرافية للسكن الفقير في معظم الكتابات الحديثة قد التقطت في ظل طقس حار . وهنا يتعين الاشارة إلى التمييز الأوروبي عند النظر إلى مواصفات السكن الفقير . فالمسكن المقام من الخيزران يعد أقل جودة ومستوى من المسكن المبني من الطوب ، كما أن المسكن المشيد من الخشب أقل من ذلك المقام من الأسمنت ، على الرغم من أن الخيزران والخشب هما من مواد البناء الملائمة للطقس الحار . وفي بعض الأحيان نجد الظروف السكنية أكثر سوءا في أحياء متخلفة تشيع فيها المباني المقامة من الطوب كما هو الحال في مدن مثل بوينس أيرس . وعند عقد المقارنات الدولية في مجال السكن الفقير من الضروري الكشف عن العلاقة بين الثروة القومية ومتوسط الدخل

الفردي من ناحية ، ونوعية المسكن وظروفه من ناحية أخرى . وبسبب ذلك لنا أن نتـوقـع أن يعيش فقراء المدن في أفريقيا وآسيا ظروفا سكنية أكثر سوءا من قرنائهم في أمريكيا اللاتينية ففي مدن أمريكيا اللاتينية يتعين على فقراء المدن أن ينتـظروا عدة سنـوات حتى يحصلوا على التيار الكهـربـائي والمياه الجـارية في مساكنهم ، بينما لا يأمل قرناؤهم في المدن الأسيوية والأفريقية في الحصول على هاتـين الخـدمتـين على الاطلاق . وبامكاننا تفسير هذه الاختلافات على ضوء متغيرات عديدة مثل : حجم الدخل القومي ، ومتوسط الدخل الفردي ، ونمط توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، وطبيعة السياسة الاجتماعية وموقفها من الفقراء ، ونمط مشروعات التنمية ، والوزن السياسي لفقراء المدن بوجه عام .

ويميل دارسو الأحياء المتخلفة في الدول النامية إلى التمييز بين أنماط مختلفة من السكن الفقـير[٣٢] . فهنـاك سكن الأحياء الشعبية التقليدية القديمة التي تعرضت للتدهور الحضري عبر قرون متتالية ، في مقابل السكن العشوائي الذي يتخـذ مسميات عديدة ويتم بطرق مختلفـة . فالأحياء الشعبية Slums تضم وحدات سكنية متدهورة بفعل الزمن والاهمال والتقسيمات الداخلية . وأهم ما يميز الأحياء الشعبية القديمة عن أحياء السكن العشوائي أو وضع اليد أن الأولى قد نشأت ونمت في ظل اطار قانوني شرعي . أما التدهور الفيزيقي للحي فقد يحدث بشكـل متعمـد أو غير متعمـد لزيادة دخل مالك المبنى . وعند مقارنة الأحياء الشعبية القـديمة بالأحياء العشوائية الحديثة نجد الأولى أقل استفزازا للمصلحين الحضريين ، كما أنها ترتبط بمناطق الصناعات الحرفية (السوق أو البازار) التي تشكل عموما قلب المدينة الإسلامية الوسيطة . على أن الازدحام الشـديد الـذي عانت منه هذه الأحياء خلال العقود الأخيرة قد أدى إلى اتجاه جانب من سكـانها صوب المناطق المتطرفة من المدن لتشكل امتدادات سكنية ريفية . ولقـد ترتب على هذه الهجـرة تفتيت مساكن الأحياء الشعبية القديمة

وتقسيمهـا ، مما أدى إلى ارتفاع معدل تزاحمها . يضاف إلى ذلك ميل القطاع الاقتصادي غير الرسمي إلى التركز في هذه الأحياء بحثا عن مزيد من الدخل . وفي القاهرة نجد الأحياء الشعبية القديمة تتعرض لتهديدات وضغوط من جانب الأحياء التجارية المحيطة بها بسبب مزاياها الجغرافية وامكانياتها السوقية ، وان كنا نجد خلال السنوات الأخيرة ميلا للنهوض ببعض الأحياء الأثرية في محاولة لتنشيط السياحة وتطوير مصادر دخل جديدة . وتظل المعضلة التي تواجه مثل هذه المحاولة قائمة وهي : احداث التجديد الحضري مع المحافظة على السكن المنخفض التكاليف .

واذا كانت الأحياء الشعبية القـديمة لا تثير كثيرا من الجدل حول معناها ونـطاقها ومشكلاتها ، الا أن الأحياء العشوائية (أو أحياء واضعي اليد) تطرح عددا من المشكلات الاصطلاحية والقانونية . وليس من اليسير تقديم تعريف واضح ومقنع للحي العشوائي وذلك بسبب تعقد ظاهرة الأحياء العشوائية ذاتها على نحو ما سنرى بعد قليل . فعلى سبيل المثال نجد تعريفا حديثا يذهب إلى أن «السكن العشوائي هو ذلك الذي يعتمد على مدى شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كلاهما»[٣٣] . كما نجد تعريفا آخر يؤكد أن أهم خصائص السكن العشـوائي «عـدم قانـونيته ونشأته غير المنظمة» . الا أن مثل هذه التعريفات تستبعد المساكن التي يقيمها الفقراء على أرض مشتراه ، ولكنها لا تدخل في نطاق التخـطيط الحضري للمـدينـة ، وبـالتـالي لا تلقى قبـولا قانـونيا من جانب البلديات . وفي كثـير من الأحيان تفتقـر هذه المسـاكن إلى المرافق والخدمات الحضرية . ويدخل في إطار ذلك المساكن التي تقام على أطراف المدن بعد تقسيم الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة يقيم عليها المهاجرون من الريف والنازحون من الأحياء الشعبية القديمة في وسط المدينة مساكنهم بشكل غير رسمي . وتنتشر هذه الظاهرة في مدن كالقاهرة ودلهي ، بل إن هذا النمط من السكنى يشكل النمط الأساسي لدى الفقراء في مدن مثل بوجوتا ومكسيكو سيتي[٣٤] . واذا كان

صحيحا أن كثيرا من الأسر الفقيرة تشتري قطعاً صغيرة لبناء مساكن عليها ولا تضطر إلى غزو أراض فضاء ، فان تعريف السكن العشوائي يجب أن يعبر عن هذا الوضع شبه القانوني . كذلك فان الفقراء ليسوا وحدهم هم الذين يستولون على أراضي البناء بوضع اليد أو بطريقة غير قانونية ، بل إن الأغنياء والقادرين قد يفعلون ذلك أيضا بالاتفاق مع البلديات والسلطات المحلية في بعض الأحيان . ففي سان سلفادور لوحظ أن أحياء الدخل المنخفض قد أقيمت بعد موافقة هيئة التخطيط الحضري ، بينما ظهرت أحياء راقية بوضع اليد على أراض حكومية لتشكل بعد ذلك ضواحي منفصلة .

وينظر بعض الباحثين إلى السكن العشوائي في ضوء طبيعة الجهود المبذولة فيه . ذلك أن هذا النمط السكني يعتمد على الجهود الذاتية Self-Help الا أن ذلك لا ينطبق على كثير من المساكن العشوائية . فغالبا ما يتعاقد سكان الأحياء العشوائية مع الجيران المهرة للقيام ببعض الأعمال الفنية الماهرة مثل وضع الأساس ، وبناء الجدران ، وتركيب وصلات المياه . ولقد أوضح تيرنر Turner في دراسة له عن الأحياء العشوائية في مدينة ليما أن الفقراء قد يبنون ربع مساكنهم بأنفسهم ، بينما يتعاقدون مع مقاولين محليين لبناء الأجزاء المتبقية[٣٥] . ومعنى ذلك أن السكن العشوائي يحتاج إلى عمل ماهر مهني منظم في مجال التشييد والبناء ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن كل الأحياء العشوائية قد بنيت بالاعتماد على الجهود الذاتية ، وان سكانها هامشيون اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ولقد أوضحت مسوح عديدة أن أعدادا كبيرة من سكان الأحياء العشوائية يستأجرون مساكنهم من كبار ملاك الأرض ، أو يشترون وحدات سكنية بناها صغار المقاولين . ففي مسح أجري في عمّان ، اتضح أن ثلث سكان حي عشوائي قد اشتروا مساكنهم ، وأن نسبة ملحوظة من الباقين قد استأجروا عمالا للمساعدة في بناء مساكنهم كذلك أشار المسح ذاته أن عددا ملحوظا من سكان هذا الحي يعملون في أنشطة القطاع الرسمي كالمصانع والادارات الحكومية[٣٦] .

ومن الواضح أن معيار الشرعية القانونية ومحك الجهود الذاتية لا يصلحان وحدهما كأساس لتعريف السكن العشوائي . كما أننا لا نستطيع الاعتماد على الدخل كأساس لتعريف آخر ، طالما أن كثيرا من الحضريين الفقراء يعيشون في أحياء شعبية فقيرة متداعية أقيمت في الأصل لتكون مقرا لصفوات قديمة . وخلال القرن العشرين لوحظ أن الجماعات الغنية الحضرية قد بدأت تهجر وسط المدينة وتنتقل إلى ضواحي أكثر اتساعا . أما مناطق اقامتهم السابقة فقد احتلتها أسر الطبقة الوسطى وجانب من أسر الطبقة الدنيا حيث اقتسمت الوحدات السكنية وتحولت إلى غرف سكنية تعيش في كل منها أسرة مستقلة . وفي مدن أخرى مثل كولومبو ومكسيكو سيتي ، أقام المضاربون في مجال البناء مساكن صغيرة لتأجيرها للفقراء[٣٧] . ومن الضروري فهم السياق الاجتماعي والثقافي الذي توجد في ظله الأحياء العشوائية . فلقد أشارت جانيت أبو لغد إلى أن نشأة هذه الأحياء في المجتمعات الاسلامية تختلف عن نشأتها في مجتمعات أخرى بسبب اختلاف نظام ملكية الأرض ، كما أشارت الباحثة نفسها إلى خبرة دول المغرب العربي في هذا المجال ، حيث أدى الاستيطان الاستعماري المباشر إلى ظهور سياسة العزل العنصري التي أدت إلى ظهور أحياء عشوائية خارج نطاق الضواحي الأوروبية[٣٨] . وهناك عوامل سياسية حاسمة أسهمت في نمو الأحياء العشوائية في مدن كبيروت ودمشق وعمان ، وذلك بسبب طوفان المهاجرين الفلسطينين من ناحية ، وتهميش فقراء المدن الأصليين من ناحية أخرى . ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال نمط سكنى المقابر في مدينة القاهرة الذي يعد حالة خاصة فريدة للسكنى العشوائي ، فضلا عن سكنى العشش والأكواخ التي لا تكاد تخلو منها مدينة من مدن العالم الثالث .

ولا نود الدخول في تفاصيل التعريفات المختلفة للسكن العشوائي ، ولكننا قصدنا توضيح قضية أساسية هي ، أن هذه التعريفات تعكس اتجاهات فلسفية مختلفة نحو هذا النمط من السكن ، وبالتالي فان التعميمات المتعجلة في هذا

المجـال لا تخلو من مخاطـر وتميل إلى اختـزال الخصوصيات المحلية والقومية . ولتـوضيح ذلـك يمكننـا الاشـارة إلى كوكبـة المصـطلحات المستخدمة في هذا المجال . مثال ذلك : أحياء غير منتظمة ، أحياء السكن بالجهود الذاتية ، أحياء العشش والصفيح ، أحياء متخلفـة ، أحياء وضـح اليد . اننـا لا نستـطيع استخـدام تعبـير وضـع اليد لوصف مساكن بنيت على أرض مشتراه ، كما لا نستطيع استخدام كلمة العشش أو الصفيح لوصف مساكن بنيت بالطوب ، ثم ازدادت رسوخا وتدعيما ، بعد أن كانت في وقت من الأوقات عبارة عن أكواخ صغيرة بنيت من مواد مؤقتة . كذلك فان تعبير الحي العشوائي قد يكون مضللا اذا ما قام قادته بمشروعات تستهدف تزويده بالخدمات الحضرية وتطوير مساكنه عن طريق الحصول على قروض من مصادر مختلفة .

وبـرغم التحفـظات التي قد يثـيرها بعض الباحثين عند استخدام مفهوم السكن العشوائي ، الا أننا نجد أنه مفهوم ملائم إلى حد كبير لوصف ظواهر سكنية حضرية بعينها ، فضلا عن أن المفهوم يطرح في الوقت ذاته قضية الجهود التي يبذلها الفقراء من أجل حل مشكلاتهم السكنية على نحو فردي كذلك فان مفهوم السكن العشوائي يشير إلى النشأة غير القانونية ، واتمام البناء من خلال الجهود الذاتية في ضوء الموارد المتاحة[٣٩] . ومع ذلك فانني لا أصل إلى حد الدفاع المستميت عن هذا المفهوم . ففي بعض الأحيان قد نستخدم بالتبادل مفاهيم أخرى مرادفة «كوضع اليد» ، أو «الحكر» واذا أردنا قدرا من التخصيص قلنا أن السكن العشوائي ينشأ في البداية نشأة غير قانونية ولا يدخل أصلا ضمن إطار التخطيط الحضري المركزي ، كما أن هذا النمط من السكن نشأ أصلا بواسطة الجهود الذاتية ، وظل لفترة معينة مفتقرا إلى المرافق والخدمات الحضرية . يضاف إلى ذلك أن السكن العشوائي بطبيعته هو سكن فقراء المدن . ومن الواضح أن هذا التعريف ليس ضيقا تماما ، كما أنه ليس بالغ الاتساع . ويكفي عند هذا الحد التمييز بين هذا النمط من السكن العشوائي الفقير ، ونمط سكنى الأحياء الشعبية التقليدية في مدن العالم الثالث .

واذا كنا قد أوضحنا أنماط السكن الفقير في حضر العالم الثالث ، فاننا نستطيع الآن القاء نظرة على موقف الفقراء الحضريين من ظروفهم السكنية والبيئية القاسية . والواقع أن هذه القضية قد احتلت حيزا كبيرا في الكتابات المعنية بالأحياء المتخلفة سواء القديمة الشعبية أو الحديثة العشوائية ، واختلفت حولها الآراء والتصورات . والواقع أن هذا الاختلاف يعبر عن طبيعة هذه المشكلة ، خاصة إذا ما أريد للفقراء الحضريين أن يلعبوا دورا في أية مشروعات تنموية حضرية . وباديء ذي بدء يمكننا القول ان اختلاف مدن العالم الثالث فيما يتعلق بالظروف السكنية هو علامة على تباين متوسط الدخل الفردي ، وتوزيع الثروة القومية ، ومعدل النمو الحضري وطبيعة التنظيم السياسي ، ونمط التوجهات الأيديولوجية . وفي الوقت ذاته فان استجابات أو ردود أفعال الفقراء الحضريين إزاء ظروفهم السكنية وامكانية تطويرها تتوقف على عوامل ومتغيرات عديدة من بينها تصوراتهم حول الحي والمسكن ، ودرجة تنظيمهم من أجل تحسين موقفهم السكني ، ومستوى طموحهم ، وموقف السلطات المحلية منهم . ومن الضروري فهم هذه العوامل والمتغيرات عند تقييم أية مشروعات تنموية حضرية خاصة بالفقراء .

ويسود اعتقاد قوي بين الدارسين المعاصرين لمشكلة الفقر الحضري في الدول النامية بأن الفقراء يتصرفون إزاء ظروفهم السكنية بطريقة لا تخلو من إبداع ورشد ومواءمة . لقد تأكد ذلك بوضوح من خلال الدراسات العديدة التي أجراها اثنان من أبرز العلماء المعاصرين اهتماما بالأحياء العشوائية في مدن العالم الثالث ، واعني بهما مانجن Mangin وتيرنر[٤٠] Turner . ففي دراساتهما عن بيرو كشفا عن أن الأحياء العشوائية التي تعد من أكثر المناطق الحضرية تخلفا تعد مأوى لكثير من الأسر الفقيرة في مدن العالم الثالث . ومع أن هذه الأحياء تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية ، الا أن سكانها غالبا ما يحرصون على تطوير مساكنهم وتدعيمها بتشييد جدران خارجية ، وحجرات إضافية ، وسقوف أكثر

صلابة ، وربما طوابق أعلى . وبمرور الوقت قد يتمكن هؤلاء السكان الفقراء من تدبير بعض الخدمات الحضرية الضرورية . ومعنى ذلك أن الأسر الحضرية الفقيرة قد اتخذت مواقف رشيدة ايجابية من ظروفها السكنية المتدنية ، وعبرت عن ذلك بأساليب مختلفة تكشف عن مرونة بالغة في مواجهة البيئة القاسية .

ويعد ذلك في حد ذاته تفنيدا ، ونقداً لمفهوم «ثقافة الفقراء» كما طرحه أوسكار لويس ، وكما أشرنا إليه في موضع سابق من هذه الدراسة . ذلك أن مفهوم «ثقافة الفقر» يروج لفكرة أساسية بسيطة هي : أن الفقراء يعيشون ظروف الفقر لأنهم فقراء . فالأطفال لا يحصلون على الغذاء الضروري الصحي ، ولا يتلقون التعليم الذي يمكنهم من مواجهة الحياة ، ويكتسبون من اسرهم وقرنائهم أفكارا تؤكد أن فقرهم هو شيء حتمي يصعب تفاديه والتغلب عليه . ولقد عبر بورتيس Portes عن ذلك بقوله : «ان مفهوم ثقافة الفقر يصور الفقراء وكأنهم قد وقعوا في مأزق أو شرك يتمثل في بيئة مليئة بالسلبية والقدرية وضعف الطموح والرغبة في الاشباع المباشر وانتشار السلوك الجانح»[٤١] . والملاحظ أن الدفاع عن مفهوم «ثقافة الفقر» لا يخلو من مضامين ايديولوجية . ذلك أن هذا المفهوم يقدم للأغنياء تفسيرا سهلا يسيرا لمشكلة الفقر ، وهو أن الفقراء مسئولون عن فقرهم ، وبالتالي فالبناء الاجتماعي ليس بحاجة إلى تغييرات جذرية لتحسين أحوالهم . ولا شك أن مانجن وتيرز قد كشفا عن زيف مفهوم «ثقافة الفقر» حينما أوضحا أن الفقراء الحضريين يتصرفون على نحو رشيد في مواجهة الاختيارات والفرص المتاحة أمامهم وخاصة في مجال السكن . كذلك أوضح الباحثان أن الفقراء وان كانوا في بعض الأحيان يسهمون في احداث فقرهم ، الا أن الأسباب الرئيسية لهذا الفقر خارجة عن نطاق سيطرتهم .

ولقد أدت هذه الآراء النقدية إلى رفض أساطير مثل «ثقافة الفقر» ، مما أسهم في تكوين تصورات مختلفة لدور الفقراء في الأحياء المتخلفة . فاذا كان الفقراء عاجزين عن مساعدة أنفسهم ، فان عليهم الحصول على المساعدة من

جهات أخرى .وبالنسبة لمجال السكن فان ذلك يعني أن الحكومات هي القادرة على بناء المساكن الملائمة للفقراء . والواقع أن تيرز قد توصل إلى صيغة مختلفة بناء على دراساته الحقلية ، وهي أن على الحكومات مساعدة الفقراء لكي يتمكنوا بعد ذلك من مساعدة أنفسهم . ومعنى ذلك أن مدخل الجهود الذاتية في مجال الاسكان الفقير يسهم في تقديم مساكن أفضل من تلك التي تقوم ببنائها الحكومات ، ذلك لأن الفقراء وحدهم يدركون بشكل ملموس وواضح الدور الذي يلعبه السكن في حياتهم . وفي معظم الأحيان يفرض المهندسون المعماريون تصوراتهم حول سكن الفقراء أكثر مما يعبرون عن الاحتياجات السكنية الحقيقية للفقراء . ذلك لأن هؤلاء المهندسين المعماريين يؤكدون دائما أن السكن الجيد هو غاية أو هدف في حد ذاته . وفي ظل ظروف الفقر الحضري ، فان من الضروري أن يلبي المسكن حاجات الفقراء . ونحن لا نقصد بذلك وجود المسكن الرديء ، بقدر ما نود تأكيد قضية هامة هي : أن استكمال المواصفات الهندسية لمساكن الفقراء يجب ألا يتعارض مع فكرة تلبية الحاجات المعيشية . ويمكننا أن نشير في هذا المجال إلى مقال كان تيرز قد أشار فيه إلى ثلاث حاجات أساسية تحاول الأسر اشباعها هي[٤٢] : الأمان Security والهوية Identity ، والفرصة Opportunity . ففي مجال السكن يمنح الفقراء أولوية خاصة للقرب من الوظائف غير الماهرة (الفرصة) ، بالمقارنة بملكية المسكن (الأمان) ، أو أن يكون المسكن على مستوى عال من الفن المعماري (الهوية) . وفي مقابل ذلك قد تمنح أسرة الطبقة الوسطى الأولوية للمعايير المعمارية الحديثة ، وتفضل ملكية المسكن على القرب من العمل . لذلك نجد تيرز يؤكد في معظم كتاباته ضرورة إتاحة الحرية للفقراء عند تصميم وتشييد مساكنهم . وهنا نجده يتخذ موقفاً وسطاً بين ترك الأسر تبني مساكنها بنفسها على نحو يسيء إلى الطابع المعماري للمدينة من ناحية ، وقيام الحكومة ببناء مشروعات سكنية ضخمة لا تستجيب حتياجات الفقراء من ناحية أخرى[٤٣] .

ثالثاً : السياسة والسكن الفقير : دور الأيديولوجيا والمصالح :

على الرغم من أن منن العالم الثالث تعاني جميعاً من نمو سكان الأحياء الفقيرة (العشوائية والشعبية التقليدية) ، إلا أن طرح هذه المشكلة وتناولها ومحاولة إيجاد حلول لها تختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتماعي ، والتنظيم السياسي ، والتوجهات الأيديولوجية للدولة ، والتنظيم الاجتماعي لفقراء المدن ، فضلاً عن درجة الوعي بمشكلة التدهور الحضري ، ومدى التناقض بين المدينة والريف . وقد أشار ميلاد حنا - الذي يعد من أبرز المعنيين بقضايا السكن الفقير في مصر - إلى أن قضية السكن لم تعد قضية هندسية فنية بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية(٤٤) . ويوضح ميلاد حنا رؤيته السياسية والأيديولوجية لقضية الإسكان من خلال تحليل دعائم أية سياسة إسكانية . فالنظرة إلى حجم الاستثمارات وتوزيعها على مسكن الجماعات الطبقية المختلفة تكشف عن دلالات إيديولوجية ، كما أن الدور النسبي الذي يمكن أن يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال لا يخلو من معانٍ سياسية . وفضلاً عن ذلك فإن حجم الاستثمارات المخصصة للإسكان (وعلى الأخص الشعبي منه) بالنظر إلى الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى يوضح موقع قضية السكن على الصعيد السياسي . كذلك فإن طبيعة التشريعات المنظمة للسكن (وعلى الأخص الفقير) بما في ذلك تلك التي تتناول العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، من شأنها إبراز الموقف القانوني والسياسي من المشكلة السكنية .

وإذا كانت مشكلة السكن الحضري الفقير تكاد تمثل مشكلة مشتركة حادة في معظم الدول النامية بغض النظر عن إيديولوجيتها السياسية ، إلا أننا مع ذلك نجد فروقاً بينها فيما يتعلق بالنظر إلى المشكلة وموقعها داخل الأولويات وأساليب حلها . ففي دول نامية تعتمد على قطاع خاص مهيمن ، ونظام ضريبي متراخ ، ومضاربة على أراضي البناء تحت سمع وبصر رجال السياسة ، في مثل هذه الدولة لا نتوقع تدخلاً حكومياً حاسماً لمواجهة نمو الأحياء المتخلفة وتحسين أحوال

السكن الفقير . وفي مقابل ذلك قد نجد دولة تحرص ضمن ما تحرص على الالتزام بتحسين أحوال الفقراء الحضريين والريفيين ، وتحقيق عدالة التوزيع عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تتجه حصيلتها نحو تدعيم الهياكل الاجتماعية الأساسية التي يعد السكن واحداً منها . هنا يمكننا أن نتوقع جهداً ملموساً في مجال التخفيف من حدة المشكلات الحضرية . ومن ذلك يتضح أن قضية السكن الفقير أو الشعبي هي قضية سياسية اقتصادية بقدر ماهي قضية فنية تخطيطية . فالسياسيون يلعبون دوراً أساسياً في تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات ، والتحكم في عمليات المضاربة على أراضي البناء ، وأسعار المواد الخام ، وإقامة المرفق وتقديم الخدمات الحضرية.ومع ذلك فإن الدور الذي يلعبه السياسيون في هذا المجال محكوم بأبعاد الواقع الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي القائم بما في ذلك الإمكانيات والموارد المتاحة ، والمصالح السياسية السائدة ، ومستوى التطور الاجتماعي ، ودرجة الوعي الطبقي .

وفي كثير من الأحيان تتعارض المعايير الفنية الهندسية مع إمكانيات النهوض الحضري بالأحياء العشوائية ، مما يخلق مشكلات للنظام السياسي في الدولة النامية . فمن الآراء الشائعة أن المخططين المعماريين يحملون مشاعر عدائية نحو فكرة قيام الفقراء ببناء مساكنهم ، ذلك لأن هذه المساكن - من وجهة نظرهم - سيئة التصميم ، فقيرة الخامات ، فضلاً عن صعوبة تزويدها بالمرافق والخدمات . وعلى الرغم من أن هذه الآراء لا تخلو من الصحة والصدق ، إلا أنها لا تستند إلى فهم دقيق للظروف الحضرية في مدن العالم الثالث . كما أنها (أي الآراء) تعبر عن تأثر شديد بالخبرات المعمارية والتخطيطية الغربية على وجه الخصوص . ولقد أشار كثير من الباحثين إلى هذه النقطة حتى أن روسر Rosser قد وصل إلى حد القول بأن «المفاهيم المعمارية الغربية قد أصبحت تشكل حاجزاً فكرياً أمم فهم الواقع الإسكاني الذي تعاني منه المدينة الهندية »[٤٥] . وربما لهذا السبب نجد بعض المعماريين يوصون بضرورة قيام

حكومات الدول النامية ببناء مساكن عالية الجودة بدلاً من المساكن المتهالكة التي يقيمها الفقراء . بل نجد بعضاً آخر منهم يذهب إلى حد إزالة الأحياء العشوائية وإقامة أحياء أخرى مستندة إلى خطط حضرية متطورة . ولاشك أن مثل هذه الآراء لا تأخذ في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية والسياسية لواقع الدول النامية ، فضلاً عن رفضها لإمكانية الإفادة من الواقع الحضري القائم وإمكانية تطويره .

وغالبا ما ترتبط فكرة ازالة الأحياء العشوائية بأهداف ومصالح سياسية . ففي جمهورية جنوب افريقيا لجأت الحكومة إلى إزالة هذه الأحياء كسياسة استعمارية الهدف منها المحافظة على مستويات معيشة أحياء البيض وامكانية تطويرها[٤٦] . وقد تظهر فكرة إزالة الأحياء العشوائية إذا ما كانت قريبة من الحي التجاري للمدينة ، حيث تظهر دعاوى لإقامة مساكن بديلة لسكانها على الأطراف الحضرية . وفي مثل هذه الحالة تظهر جماعات سياسية تؤيد فكرة الازالة بالتعاون مع المخططين . وفي ريو دي جانيرو حظيت فكرة ازالة أحياء السكن العشوائي (فيما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦) بتأييد كبير من جماعات سياسية عديدة ، لأن أراضي هذه الأحياء كانت ضرورية لاقامة منطقة مركزية لمواصلات المدينة . وفي المكسيك أزيلت أحياء عشوائية بأكملها لبناء مشروع المترو[٤٧] .

ولقد لوحظ أن أحياء السكن العشوائي تنمو في ظل متغيرات سياسية واقتصادية معينة . من ذلك سعي الأحزاب السياسية المتنافسة للحصول على تأييد سكان هذه الأحياء في الحملات الانتخابية . ففي الهند لوحظ تنافس قادة الأحزاب على دعم سكان الأحياء العشوائية بتقديم وعود للدفاع عنهم في مواجهة البلديات ، وحصولهم على مزيد من الخدمات كالكهرباء والماء . وربما كانت هذه الظاهرة أكثر وضوحا في أمريكا اللاتينية . ففي إطار المنافسة السياسية بين الأحزاب المختلفة ، تكثر الوعود بتقديم الخدمات الحضرية لأحياء عشوائية

بعينهـا وذلك في إطار صفقة بين السياسيين والقادة المحليين[٤٨] . وهكذا يبدو واضحا أن المصالح السياسية تلعب دورا حاسما في تشكيل وصياغة السياسة نحو الأحياء العشوائية . أما كيف يستطيع فقراء هذه الأحياء تحقيق مكاسب من هذا المـوقف ، فيتـوقف على درجـة الصراع السياسي بين الأحـزاب ، وتنـظيمهم السياسي ، ووزنهم الانتخابي ، والدخل القومي ، ووجود سياسة حضرية ازاء الأحياء الحضرية الفقيرة .

كذلك فان أحياء السكن العشوائي تميل إلى النمو والاتساع حينما تجد دعما من النظام الاقتصادي والبناء السياسي في المجتمع . واذا كانت بعض الصفوات السياسية تبدي مخاوف وتحفظات أخلاقية على نمو السكن العشوائي ، الا أن مبـدأ الجهـود الـذاتية في مجال السكن قد أصبح مطلبا وظيفيا لاقتصاد الدول النامية . فمثل هذا المبدأ يتيح للأشد فقرا دخول سوق السكن بأقل التكاليف الممكنة . كذلك فان الأحياء العشوائية تضم عمالة رخيصة ضرورية لكثير من الأعمال الحضرية . يضاف إلى ذلك ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هذه الأحياء تفتـح فرصـا كبـيرة أمام الشركات التجارية والصناعية لتحقيق أرباح ضخمة . فعندما يلجأ السكان إلى إعادة بناء مساكنهم على نحو أكثر رسوخا ، فانهم يقبلون على شراء سلع كثـيرة وبكميات كبـيرة كالطوب ، والأسمنت ، والمواسير ، والزجاج ، والجير ، والجبس . وربما يفسر لنا ذلك استبعاد مبدأ ازالة الأحياء العشوائية الا في أضيق الحدود كشق طريق أو اقامة نفق أو تشييد كوبري ضخم . ذلك أن وجود هذه الأحياء بالقرب من المناطق الحضرية الراقية لا يخلو من مزايا متبادلة لكل منها .

ولقد قصدت من المناقشة توضيح قضية أساسية هي : أن الأحياء العشوائية وان كانت تسبب بعض المشكلات للنظام السياسي ، الا أنها تؤدي وظيفة هامة في مجال اعـادة انتاج النظام الاجتماعي -الاقتصادي القائم . وهنا لا يستطيع التفسير الماركسي المتزمت أن يقدم لنا إجابة على بعض التساؤلات الهامة : لم تهتم

الحكومات الرأسمالية في الدول النامية بتطوير الأحياء العشوائية أو إزالتها على الرغم من أن وجودها يخدم مصالح الرأسماليين ؟ هنا نجد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يجب أخذها في الاعتبار[٤٩] . فالسكن العشوائي يخدم النظام الاقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة العمل في مجال الصناعة والخدمات ، وهو بذلك يسهم في زيادة تراكم المال واعادة انتاج العرض من قوة العمل . وفي الوقت ذاته فان القطاع الرأسمالي يستمر في تغلغله في عملية السكن العشوائي . هنا تستطيع شركات المقاولات زيادة أرباحها بشراء أراضي البناء للمضاربة عليها ، أو بيع المواد الخام اللازمة للبناء . لكن تغلغل هذه الشركات في الأحياء العشوائية قد يؤدي إلى آثار جانبية كارتفاع مستوى الأجور ، وزيادة تكلفة اعادة انتاج العمل . وفي إطار المصالح المتبادلة لأطراف عملية السكن العشوائي تستمر هذه النظرة الحدلية في الوجود .

وإزاء استفحال واتساع نطاق السكن الفقير في مدن العالم الثالث ، وافتقار الحكومات إلى الموارد اللازمة لتحقيق تنمية حضرية حقيقية ، ظهر اتجاه قوي يهدف إلى استبعاد فكرة إزالة الأحياء العشوائية ومحاولة تطويرها بأساليب مختلفة ، خاصة وأن التجارب القليلة التي تمت في هذا المجال لم تسهم في حل مشكلات الحضريين الفقراء بقدر ما أسهمت في تعقيدها . فلقد ترتب على هذه التجارب تحطيم الجوانب الوظيفية للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية من المدن ، وانتقال الأسر إلى الأطراف ، مما يعني الابتعاد عن أماكن العمل المألوفة ، واضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للجيرة ، وتناقص دخل الأسرة نتيجة للحرمان من فرص العمل الاضافي ، وزيادة الانفاق على المواصلات . لذلك تتجه البرامج التنموية الحالية إلى تدعيم الأحياء القائمة واعتبارها «رصيدا حضريا» يحتاج إلى مزيد من التطوير والتأهيل . وعلى أية حال فان تنمية المناطق الحضرية المتخلفة تحتاج إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية ، وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة . ان

تطوير أحياء الفقراء الحضريين قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضي البناء ، واعداد خطط حضرية ملائمة ، ومواجهة جماعات مصالح ذات تأثير كبير ، وتمويل هذا التطوير عن طريق احداث تعديلات على النظام الضريبي لصالح ذوي الدخل المحدود . وبدون هذه المتغيرات وغيرها ، فان الاقدام على تطوير أحياء السكن الفقير في مدن العالم الثالث لا يخلو من مخاطر ومشكلات .

والواقع أن الجدل المحتد الذي ظهر منذ منتصف ستينات القرن الحالي حول السكن الفقير لا يخلو من دلالات أيديولوجية. فالبحوث والدراسات الجديدة التي أجراها الباحثون المعنيون بمشكلة الأحياء العشوائية ، وكذلك تلك التي قامت بها المنظمات الدولية كالبنك الدولي منذ سنة ١٩٧٢ ، تكشف ضرورة الافادة من العنصر البشري في تلك الأحياء ، وتمكين السكان من بناء مساكنهم بأنفسهم . ومن أجل ذلك طورت هذه الدراسات أساليب ومداخل عديدة مثل مشروعات الأرض والخدمات Sites and Services والبناء بالجهود الذاتية Self-help والنهوض بالأحياء العشوائية ، والتنمية الحضرية المتكاملة . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب والمداخل قد حققت ذيوعا كبيرا خلال عقد السبعينات ، الا أنها قد تعرضت لهجوم عنيف من جانب الرأسماليين باعتبارها أساليب «ليبرالية» أو «برجوازية» لا تقدم حلا حقيقيا لمشكلة السكن الفقير . ومن سوء الحظ أن الحوار بين الاتجاهين «الليبرالي» و «الماركسي» في مجال تطوير الأحياء المتخلفة لم يتخذ شكلا مباشرا متصلا ، وانما اتخذ شكل محاورات فردية بين عدد محدود من الباحثين . لذلك سوف نطرح هنا الرؤيتين «الليبرالية» و «الماركسية» كما عبر عنهما كل من جون تيرنر Turner (ليبرالي) ، وبيرجس Burgess (ماركسي) ، وذلك بهدف الكشف عن الأبعاد الأيديولوجية لقضية السكن الفقير .

يذهب جون تيرنر في كتاباته العديدة[٥٠] إلى أن السكن ليس مجرد مأوى ، ولكنه عملية تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الانساني . ويستوجب ذلك ضرورة

النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها لمن يستعمله لا في ضوء خصائصه الفيزيقية . كما يجب استبدال القيم المادية بقيم الاستعمال البشري عند الحكم على مدى ملاءمة أو صلاحية المسكن . ويذهب تيرنر بعد ذلك إلى أن من الصعب اشباع الحاجات السكنية جميعها بسبب تغيرها طبقا لدورة حياة الأسرة أو طبقا لمراحل حياة المهاجر داخل المدينة ، كما أن الناس في مجال السكن على وجه الخصوص لديهم حاجات متنوعة لا نهاية لها ، وأولويات وامكانيات متباينة ، مما يجعل من الصعب على الحكومات تلبيتها أو أخذها في الاعتبار . ومواجهة هذا الموقف يكون بترك عملية الاسكان لمن سيستعملون المساكن . ذلك أن الدولة والبلديات والمؤسسات الانشائية الضخمة غالبا ما تفشل في تلبية احتياجات المواطنين من المساكن بسبب تقنين الوحدات السكنية ، والاعتماد على تكنولوجيا البناء الضخمة . ولا يقصد تيرنر بذلك أن السكان هم الذين يقومون -بالضرورة- ببناء مساكنهم ، بل يريد تأكيد أنهم (فرادى أو من خلال هيئات محلية) هم الذين يحددون احتياجاتهم السكنية ، ويصدرون أحكامهم بشأنها . ولا يستبعد ذلك -بطبيعة الحال- دور الحكومة سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي . ذلك أن الحكومة وحدها تستطيع اقناع الناس بالدخول في مشروعات اسكان على أن تقوم ببعض الأنشطة الهامة ذات الطابع العام كتمهيد ورصف الطرق ، ومعالجة المخلفات ، ومد وصلات المياه والكهرباء . وبالاضافة إلى ذلك فان الحكومة هي التي تسن القوانين المنظمة للاسكان ، وهي التي تقوم بتزويد الناس بالعناصر الداخلة في عملية السكن كأراضي البناء ، والقروض ، والقوانين ، ومواد البناء ، والمستوى التكنولوجي .

وتستند آراء تيرنر إلى ملاحظاته الدقيقة لأحياء السكن العشوائي ، حيث يتمكن الناس (بطريقة غير رسمية أو غير قانونية) من التحكم في عدد كبير من العمليات المتصلة بالسكن ، على الرغم من المقاومة التي قد تواجههم من جانب الحكومة . ويوصي تيرنر الحكومات باقرار واحترام النظام السكني القائم حتى ولو

كان عشوائيا ، والعمل على تدعيمه وتطويره بما يحقق حاجات السكان . ولقد ظهرت آراء تيرنر في وقت سادت فيه خيبة الأمل ازاء عُقدي التنمية في الخمسينات والستينـات من هذا القـرن ، مما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وطرح استراتيجيات جماعية تهدف إلى فهم مشكلات الفقراء بشكل مباشر . وربما لهذا السبب نجد هيئات ومؤسسات دولية وقومية تميل إلى الدفاع عن بعض أفكار تيرنر .

ومن الـطبيعي أن يطرح المـاركسيون تصـوراتهم حول أسباب الفقر ونمو الأحياء العشـوائية في العـالم الثـالث . ولقد جاءت هذه التصورات في شكل انتقادات حادة لآراء تيرنر وممارسات البنك الدولي في مجال تطوير السكن الفقير . ولقد عبر عن ذلك بوضوح بيرجس Burgess الذي نشر في سنة ١٩٧٨ مقالا[٥١] انتقد فيه آراء تيرنر ووصفها بأنها «وسيلة لتثبيت الأوضاع الراهنة ، والدفاع عن الظروف العامة للتطور الرأسمالي» . ويذهب بيرجس إلى أن تيرنر قد دافع عن النظرة البرجوازية للمسكن ، وضلل في الوقت ذاته الحكومة . اذ يخلو تحليله (أي تيرنـر) من أية اشـارة للبعـد الـطبقي والامبريالية العالمية ، كما تجاهل مصالح السياسيين والمديرين ورجال الأعمال وتحايلاتهم على سكان الأحياء العشوائية . ومعنى ذلك أن تيرنر قد فرّغ مشكلة السكن الفقير من مضمونها السياسي ، ثم حوّل الحكومة إلى مشاهد حيادي سلبي لا يملك من أمر نفسه شيئا . كذلك وجه بيرجس النقد إلى تيرنر لأنه عارض فكرة تقنين المساكن بسبب اعتماد عملية الانشاء على التصنيع الرأسمالي الكثيف والتكنولوجيا المتقدمة ، على الرغم من أن التصنيع ما هو الا أحد جوانب الرأسمالية . ويوضح بيرجس وجهة نظره في هذا السياق ذاهبا إلى أن «المسكن العشوائي وان كان لا يدخل خلال عملية انشائه في إطار الدائرة الرأسمالية ، الا أنه يدخل في إطار الانتاج السلعي الصغير الذي يتكامل مع النظام الرأسمالي ذاته»[٥٢] .

وليس من الصعب علينا اكتشاف بعض الدلالات الايديولوجية والسياسية لآراء تيرنر . فبقدر ما تخدم الدولة المصالح الرأسمالية ، فانها تميل إلى تدعيم وجود أحياء السكن العشوائي . ففي هذه الأحياء يستطيع العمل اعادة انتاج نفسه ويظل رخيصا ، وبالتالي يعمل على تخفيض الأجور . وكذلك فان الاسكان الفقير المعتمد على الجهود الذاتية يؤدي وظيفة أيديولوجية هي : تهدئة المطالب السياسية للفقراء ، وبالتالي اضعاف الوعي الجمعي . وعندما تمنح الحكومة السكن العشوائي صفته الشرعية أو القانونية ، فان عملية الاسكان ككل تدخل في إطار السوق الرأسمالية . وهكذا يبدأ رأس المال الصناعي والعقاري والتجاري في التغلغل داخل الأحياء العشوائية ، مما قد يؤدي إلى طرد الفقراء من المساكن التي بنوها بجهودهم الذاتية . ولا شك أن بيرجس كان واعيا بامكانية تتابع هذه المشاهد ، مما دفعه إلى القول بأن تيرنر قد طرح رؤية ليبرالية برجوازية للسكن الفقير ، وأن مقترحاته لا تخدم سوى مصالح التطور الرأسمالي . ولقد رد تيرنر على بيرجس بأن قضية السكن الفقير ما تزال بحاجة إلى «إطار مرجعي مشترك يلقى قدرا كبيرا من القبول» . فبدون هذا الاطار سوف تظل قضية السكن الفقير متأرجحة بين «الفوضى المحافظة» و «التسلطية الراديكالية» .

المراجـــــع

(١) محيا زيتون ، «مشكلة الاسكان في مصر واتجاهات تطورها في المستقبل» ، في : جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص٥٠٧ - ٥٠٨ .

2. Sovani, N. V.; "The Analysis of Over-urbanization", in Breese, G.; (ed.) The City in Newly Developing Countries, Princeton University Press, 1972, pp. 322-330.

(٣) السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ (وعلى الأخص الباب الثاني) .

4. Brush, J. E.; "The Morphology of Indian Cities", in Turner, R.; (ed) India's Urban Future; Berkeley: University of California Press, 1962.

كمثال على المدينة الهندية أنظر :

وكمثال على المدينة المصرية انظر جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان ، القاهرة ، عالم الكتب ، المجلد الثاني ، ١٩٨١ ، ص٢٢٧ - ٢٥٤ .

(٥) جير الدبريز ، مجتمع المدينة في الدول النامية ، ترجمة محمد الجوهري ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص١١٦ - ١٤٦ .

(٦) انظر على سبيل المثال : Bulsara, J.; Problems of Rapid Urbanization in India; London, 1964; Bopegamage, A.; Delhi: A Study in Urban Sociology; Bombay, 1967; Gist, N.; "Urbanism in India", in Fava, S.; (ed.) Urbanism in World Perspective, Thomas Crowell, 1973.

7. Rao, R. ; and Dasia ; Greater Delhi : Astudy in urbanization, New York ; 1972

8. Hauser, P.; (ed.) Urbanization in Asia and the Far East; UNESCO, 1972.

9. Bose, N.; "Calcutta: A Premature metropolis", Cities: A Scientific American Book. Alfred A. Kropf; 1972, pp. 59–74.

10. Hansen, A.; "The Ecology of a Latin American City" in Reuter, E.; (ed.) Race and Culture contacts; New York, 1966, pp. 124-142.

(١١) من مصادر متنوعة ومتفرقة . انظر على سبيل المثال Abrams, C.; Man's struggle for Shelter in an Urbanizing World, Cambridge, Mass.: MIT. Press, 1965, also his Squatter **settlements**: The Problem and the Opportunity. SpecialReport to the U. S. Agency for International Development, New York, 1965; Leeds, A.; "Housing-Settlement Types, Arrangements for Living, Proletarianzation, and the Social Structure of the City", in Abu-Lughod, J.; and hay, R. J.;(eds.) Third World Urbanization, Meth une, New York, 1977; pp. 330-337.

12. E C L A; "Urbanization in latin America: Results of a Field Survey of Living Conditions in an Urban Sector", E/CN. 12/662; 1963; pp. 5-7.
13. Turner, J.; "Spuatter Settlements in Devloping Countries; in Moynihan, D.; (ed.) Toward a National Urban Policy; Basic Books, N. Y., 1970; pp. 256-257.
14. E C L A; "Urbanization in Latin America; op. cit.; p.15.
15. E C L A; The Social Development of Latin America in the Post War Period; E/CN - 12/660; May 11; 1963.
16. Frank, A. G.; "Instability and integration in Urban Latin America", in Frank, A. G.; Latin America: Underdevelopment or Revolution; Monthly Review Press, N. Y.; 1969; p.278.
17. E C L A; The Social Development of .... op. cit.; p.28.
18. E C L A; "Urbanization in Latin America ... op. cit.
19. Nelson, J.; "The Urban Poor: Disruption and Political Integration in the Third World Cities", World Politics, XXII, 1970, pp. 393-414.
20. Hance, W.; Population Migration and Urbanization in Africa; Columbia University Press, New York, 1970, pp. 293-394.

21. Drakakis - Smith, D. W.; "Socio - Economic Problems - The Role of the Informal Sector", in Blake, G.; and Lawless, R.; The Changing Middle Eastern City, Croom Helm, London, 1980, pp. 92ff.

22. Ibid; p. 94.

(٢٣) عناصر ثقافية باستفاضة في Lewis, O.; "The Folk: Urban Ideal Types", in Hauser, P.; and Schnore, L.; The Study of Urbanization, New York, 1965; pp. 464-495.

24. Lewis, O.; The Children of Sanchez, New York: Random House; Alfred A. Knopt; 1961.

(٢٥) انظر على سبيل المثال Rosser, C.; "Housing and Poanned Urban Change: The Calcutta Experience", in Dweyer (ed.) The City as a Centre of Change in Asia, University of Hong Kong Press, 1972; Misra, R.; (ed.) Million Cities of India, Vikas Publishing House, 1978, pp. 375-376.

26. Ramachandran, P.; Pavement Dwellers in Bombay City, Tata Institute of Social Sciences, Bombay, 1974.

(٢٧) للتعرف على بيانات كل من المدن الغانية والاندونسية انظر :
Hinderink, J.; and Starkenburg, J.; Anatomy of an African Town, State University of Utrecht, 1975; Oliver, P.; Urbanization in Indonesia, Ford Foundation, 1973.

28. Lahiri, T.; "Calcutta: A Million City with a Million Problems", in Misra, R.; (ed.) Million Cities of India, op. cit.

29. Wegelin, E.; Urban Low-income Housing and Development Martinus Nijhoff, 1977, p.61.

30. Peil, M.; "African Squatter Settlements: A Comparative Study", Urban Studies, 13, pp. 155-166.

31. Marris, P.; "The Meaning of Slums and Patterns of Change", International Journal of Urban and Regional Research, 3, 1979, pp. 419-441.

(٣٢) انظر محاولة تصنيفية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط :

Drakakis - Smith, D. W.; "Socio - Economic Problems - The Role of the Informal Sector", in Blake, G.; and Lawless, R.; (ed.) The Changing Middle Eastern City, Op. Cit.

33. Drakakis - Smith, D. W.; Urbanization, Housing and the Development Process, Croom Helm, 1981.

34. Ward, D.; "Self - Help Housing in Mexico City: Social and Economic Determinants of Success, Town Planning Review, 49, pp. 38-50.

35. Turner, J.; "Uncontrolled Urban Settlements: Problems and Policies"; in Breese, G.; (ed.) The City in Newly Developing Countries; Princeton University Press, 1972, pp.507–31 .

36. U N E S O B, "Uncontrolled Urban Settlements: A Case Study of Amman, Jordan, Studies of Development Problems in Selected Countries in the Middle East, 1973, E.73.11.C.2 (New York, 1974), pp. 60-88.

37. Drakakis - Smith, D. W.; Urbanization, Housing and the Development Process, op. Cit.

38. Drakakis - Smith, D. W.; "Socio - Economic Problems - The Role of the Informal Sector", op. cit.

39. Gilbert, A.; and Gugler, J.; Cities, Poverty and Development. Urabization in the Third World; Oxford University Press, New York, 1981, p. 89.

(٤٠) انظر على سبيل المثال : Mangin, W.; "Latin American Squatter Settlements: A Problem and a Solution", Latin American Research Review, 2, 1967, pp. 65-98; Turner, J.; "Uncontrolled Urban Set-

tlements: Problems and Politics", in Breese, G.; (ed.) The City in Newly developing Countries, op. cit.

41. Portes, A.; "Rationality in the Slum: an Essay on Interpretative Sociology", Comparative Studies on History and Society, 14, 1972, pp. 268-286.
42. Turner, R.; "Housing as a Verb", in Turner and Fichter (eds.) Freedom to Build, Collier Macmillan, 1972, pp. 148-175.
43. Turner, J.; Housing by People, Morton Boyars, 1976.

(٤٤) عبر ميلاد حنا عن آرائه في كتابات ومناسبات عديدة نشير إلى أحدثها .
انظر : ميلاد حنا ، الاسكان والقرار السياسي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٩٣ ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص١٣ -١٥ .

45. Rosser, C.; "Housing and Planned Urban Change: The Calcutta Experience", op. cit.
46. Tipple, A.; "Self-Help Housing Policies in a Zambian Mining Town", Urban Studies, 1976, 13, pp. 167-196.
47. Cilbert, A.; and Gugler, J.; Cities, Poverty, and Development, op. cit.; p.109.
48. Ray, T.; The Politics of the Barrios of Venezuela, University of California, 1969.
49. Peattie, L. R.; "Housing Policy in Developing Countries Two Puzzles", World Development, 1979, 7, pp. 1017-27

(٥٠) بالاضافة إلى كتاباته الأخرى التي أشرنا إليها ، يمكن الرجوع إلى :
Turner, R.; "Housing as a Verb", in Turner and Fichter (eds.), op. cit.;
Turner, J.; Housing by People, op. cit.

51. Burgess, R.; "Petty Commodity Housing or Dweller Control? A Critique of John Turner's Views on Housing Policy", World Development, 1978, 6, pp. 1105-1133.

52. Nientied, P.; and Linden, J.; "Approaches to lowincome Housing in the Third World: Some Comments", International Journal of Urban and regional Research, Vol. 9, No. 3, 1985; p. 316.